

المالكي مستقبلاً نائب
الرئيس الأميركي
جوزيف بايدن



تساؤلات حول "عودة" الصدر بعد غياب ٣ سنوات

في الايام القليلة الماضية كثف زعيم «التيار الصدري» مقتدى الصدر من خلال شخصه وتياره من اطلالاته السياسية والاعلامية على نحو اعاده الى الواجهة مجدداً، مما رفع وتيرة التساؤلات والتكهنات حول اسباب هذه «العودة» للرجل

المحتجب شخصياً منذ ثلاثة اعوام في مدينة قم، وهل هي مقدمة لأمر ما يعد له، وهو الموشك على انتهاء دراسته الحوزية اي الدينية الشيعية التي تؤهله ليصير بمقام المصدر للفتاوى المنتهية للمرجعية، ام ان هذا التطور يخفي وراء الاكمة اموراً أخرى تثقل بموقعه الثلاثي نسبياً عن الفعل والريادة بعدما شغل الناس لسنوات عدة تلت سقوط نظام صدام حسين، وبدا فيها متمرداً خارجاً على كثير من القيود والاصطفافات السياسية والحسابات المحلية، ولا سيما الحسابات المتصلة بالواقع الشيعي العراقي وبخريطة القوى فيه.

العراق: اي دور للتيار الصدري بعيد حركته على الساحة؟

اعلانه الخروج عن مقتضيات الائتلاف العراقي الشيعي الذي امن له الوصول الى سدة رئاسة الحكومة في العراق بعد الانتخابات التشريعية العراقية عام ٢٠٠٥ والتي حصد فيها الائتلاف اكثرية المقاعد النيابية التي تمكنه من تأليف الحكومة عملاً بمقتضيات الدستور العراقي.

بلا سند

ولم يكن امر انضمام علاقة الصدر بالمالكي امراً بسيطاً او عابراً، فإن ذلك بات الصدر بلا سند وبلا حليف واحد لا سيما وان الصدر نفسه ناصب العداة منذ البداية للمجلس الاسلامي العراقي الاعلى ولآل الحكيم الذين يتبوأون زعامة هذا المجلس بفعل صراعات وخلافات مزمنة لها طابع عائلي وسياسي ومرجعي.

والمعروف ان الصدر اختار لهذا الانكفاء والذي حل بموجبه ميليشياته المسلحة التي كان اسسها بعد عام واحد على الاحتلال الأميركي للعراق والمسماة «جيش المهدي»، عنواناً عريضاً وهو اعادة تنظيم التيار الذي يتزعمه، والعمل على تنقيته من عناصر دخيلة عدة تسلك اليه واساءت الى اهداف التيار وسمعته ومكانته عموماً.

ومع ان هذا الاحتجاج عن الفعل والحراك كاد يخرج التيار الصدري من المعادلة السياسية العراقية، ويقصيه عن الاضواء والانظار، الا ان ذلك الجنوح نحو الظل لم ينج التيار من امرين:

الاول: حدوث انشقاقات وتصدعات عدة في داخله.

الثاني: استمرار التنكيل الحكومي بتياره عبر سلسلة اعتقالات للعديد من كوادره وقياداته ورموزه.

تصدعات

ففي الامر الاول تجسدت ابرز التصدعات فيه من خلال انشقاق «عصائب اهل الحق» والذي ذكرت المعلومات انه

بين «الصداميين» و«البعثيين»، وبالتالي السماح للفريق الاخر بالانخراط في اللعبة السياسية في العراق لأنهم لم يرتكبوا اي ذنوب تستحق الاستمرار في اقصائهم عن العملية السياسية.

دلالات وابعاد

وفي كل الاحوال لم تكن هذه الاطلاقات اللافتة للصدر ولتياره امراً عابراً، فالخبراء في شأن هذا التيار وموقعه ومشاكله، يعلمون علم اليقين ان هذه الاطلاقات تنطوي على جملة دلالات وابعاد تتصل بالدرجة الاولى بسعيه الى اعادة تظهير نفسه وموقعه على الساحة العراقية بعدما كادت جملة الضربات السياسية وغير السياسية التي تلقاها خلال الاعوام الثلاثة الماضية، وجملة الانشقاقات والتصدعات المتعددة التي حصلت في داخل جسده التنظيمي في فترات متعاقبة ان تطحيه وتؤثر سلباً على مكانته وسمعته في داخل الساحة الشيعية العراقية.

فالمعلوم ان الصدر، وبعد صداماته العسكرية الدامية التي استمرت لفترة طويلة مع القوات الامنية العراقية في البصرة في الجنوب العراقي، وفي معقله الاساس في مدينة الصدر في داخل بغداد، اختار الاحتجاج عن الانظار تحت ذريعة الانصراف الى استكمال دراسته الدينية العليا فيما اختار تياره الجنوح نحو الهدوء والركون الى المهادنة، واستنكف عن اداء دور المتمرّد و«الرافض والخارج عن سربه» الطائفي الذي كان يغرد في مكان آخر ويتكئ على خيارات سياسية اخرى.

فقد زاد من قناعته في أخذ هذا الخيار انه كان فقد ظللاً مهماً طالما تقرب به واستند اليه، وهو ظل الاسناد والدعم من «حليفه» زعيم حزب الدعوة، رئيس الحكومة العراقية نوري المالكي الذي اختار الخروج من الثوابت والمسلّمات والخيارات السياسية التي بدأ بها ولا سيما اثر

قبل فترة قصيرة اطل مقتدى الصدر شخصياً عبر بيان انطوى على هجوم عنيف على الحكومة العراقية التي وصفها بأنها «بائسة ولا تملك السيادة ولا الاستقلال» محذراً من ان «الشعب العراقي لن يصوت لحكومة متهاونة بأمنه وغير ساعية الى خدمته وحفظه بل همها الوحيد حماية حزبيها وكراسيها واسيادها».

ووصف حكومة نوري المالكي بأنها «تتناقض التهم وترميها على جيرانها وهي تتملص من المسؤولية».

والاطلالة الثانية الشخصية للصدر تمثلت ببيان آخر اعلن فيه براءته من مجموعات سبق لها ان انشقت عن تياره واتهمت بارتكاب عمليات قتل ضد مدنيين وعناصر امنية رسمية عراقية واصفاً اياها بأنها قشرة تنخر في جسد المجتمع العراقي. وكرر ان «مقاومة المحتل من المبادئ الثابتة التي سأتمسك بها على العكس مما فعل ممن كانوا محسوبين علينا الذين تناوضوا مع الحكومة والمحتل».

اما اطلالة تياره فتجسدت في عدد من المدن العراقية احتجاجاً على زيارة كان قام بها نائب الرئيس الأميركي جوزيف بايدن الى بغداد في محاولة واضحة لإيجاد تسوية لقضية المرشحين للانتخابات العامة العراقية الذين ابعدهم هيئة «المساءلة والعدالة» بتهمة الارتباط بحزب البعث المحظور والترويج له.

اما الاطلالة الثانية اللافتة والمميزة لهذا التيار فهي عبر بيان صدره «التيار الصدري» ينتقد فيه كلاماً أطلقه رئيس المجلس الاسلامي العراقي الاعلى عمار الحكيم خلال زيارة له الى بيروت اخيراً، ولف فيه مجدداً الى ضرورة التفريق

انصار الصدر يتظاهرون ضد زيارة نائب الرئيس الأميركي جوزيف بايدن الى العراق



تظاهرة مندة بالولايات المتحدة ترفع صور الصدر



تضخيم استهداف مدينة الصدر

التيار الصدري ينتقد كلاماً لرئيس المجلس الإسلامي العراقي عمار الحكيم

بعدما صار يقيناً أن كل المحاولات التي بذلت لاعادة اللحمة الى القوى الشيعية على الساحة العراقية، جاءت بالخفقان، بعدما اصّر المالكي على التغريد لوجوده خارج السرب.

● الواضح ان ثمة دوراً آخر اوسع يهيباً ليؤديه «التيار الصدري» خصوصاً اذا ما سحّت كل التوقعات التي تحدثت عن ان زعيم هذا التيار، هو على قاب قوسين او ادنى من عودته الشخصية الى الساحة العراقية، بعدما انتهت المقترضات التي فرضت احتجابه وغيابه عن الصورة خلال الاعوام الثلاثة الماضية.

لذا فإن المهمة الكبرى الان تقتضي اعادة تلميع صورة هذا التيار وبعث روح الحراك والحوية فيه.

● المعلوم ان ثمة من يرى بأن الايرانيين اتبعوا منذ البداية نهجاً واحداً على الساحة العراقية، وهو الحفاظ على قنوات اتصال وتواصل مع كل المجموعات الشيعية الايرانية وعدم القطع مع اي منها.

● وفي كل الاحوال فإن السؤال الذي بات مطروحاً بالحاح مع اعادة التيار الصدري الى الضوء مجدداً هو: هل آن اوان اعادته من احتجابه التسري؟ واي دور يعد له؟ ■

ابراهيم بيرم

هيئة «المساءلة والعدالة» التي قضت بإبعاد مئات المرشحين للانتخابات النيابية بتهمة الانتماء للبعث والترويج له، فهذه المسألة تحولت كما هو معلوم الى ساحة من ساحات المواجهة بين الايرانيين من جهة والاميركيين من جهة اخرى. كما تحولت في جانب من جوانبها الى محاولة من جانب المعارضين لقرارات «اجتثاث البعث» الى استدراج تدخل دولي وعربي يعزز وضعهم ويشكل لهم مظلة حماية خارجية.

ففي اطار هذا الصراع، ثمة من يرى بأن الدور المنوط مجدداً بالصدر وتياره هو ان يبقى في موقع المتشدد والرافض كلياً لأي محاولات لإعادة احياء حزب البعث في العراق بأي صورة من الصور، والسماح بإعادته الى دورة الحياة السياسية في العراق، سواء كانت تلك المحاولات تشكل خطراً حقيقياً ام انها عبارة عن عمليات تضخيم وتحويل لغايات وحسابات سياسية عراقية.

طرف متشدد

● وهكذا فإن الدور المقبل الذي يعد للتيار الصدري، هو ان يكون على الطرف الاكثر تشدداً، والطرف المستعد للعب دور «مخلب القط» اذا ما اقتضى واقع الحال ذلك، خصوصاً

صار جزءاً مباشراً من التشكيلات العسكرية الايرانية، وقام بسلسلة عمليات ومهمات جعلت القوات الاميركية الموجودة في العراق، تضعه على رأس القوى والمجموعات المعادية التي تواجهها ولا سيما بعد ان اطلقت عليها تسمية «وحدات خاصة» مرتبطة بالايرانيين مباشرة.

وكان ابرز اعمال هذه «العصائب» احتجازها بريطانيين بعدما احتجزت القوات البريطانية ابرز قياديينها وهو الشيخ قيس الخزعلي وعدد آخر من كوادره.

وقبل فترة قصيرة تم اطلاق الشيخ الخزعلي من ضمن صفقة شهيرة ادت الى اطلاق البريطانيين ايضاً.

واللافت ان قيادة التيار الصدري حرصت على دعوة الشيخ الخزعلي وكل المنخرطين معه في «عصائب اهل الحق» للعودة الى جسم التيار في محاولة واضحة لاعادة لملمة شتات التيار وجمعه.

والى جانب ذلك خرجت من التيار بعد الوهن الذي اصابه، واستمرار اعتقال قياداته البارزة وغياب مؤسسه ورمزه الاول عن الساحة والمواجهة ومجموعات اخرى امتهنت اعمال التمرد والخروج على القانون والتصادم المستمر مع اجهزة الامن حتى ان المعلومات الواردة من العراق اشارت الى ضعف كبير اصاب التيار الذي كان في فترة من الفترات رقماً صعباً في الساحة العراقية.

احتمالات

وبناء على كل المعطيات السابقة، فإن الاطلاقات المتجددة للصدر وتياره في هذه المرحلة بالذات، حيث يستعد العراق لخوض استحقاق سياسي حاسم وفاعل، وهو خوض غمار الانتخابات النيابية الثانية بعد سقوط نظام صدام حسين، لا شك في انها تنوي على ابعاد واحتمالات عدة ابرزها:

● ممارسة الضغوط على المالكي وحزبه وائتلافه الانتخابي المسمى ائتلاف «دولة القانون».

ففي الوقت الذي كان الصدر يشن حملة على حكومة المالكي ويصنفها بأنها «بائسة» مستغلاً الانفجارات المتعددة التي شهدتها العراق في الآونة الاخيرة، كان نائب الرئيس العراقي وأحد رموز المجلس الإسلامي العراقي الاعلى عادل عبد المهدي، يبدأ حملة سياسية على المالكي، متهماً اياه بأنه تفرد بحكم العراق، وتمرد على الائتلاف الذي امن له جسر العبور الى رئاسة الحكومة في بغداد.

وهذا التزامن اوحى بأن «الائتلاف الوطني» العراقي والذي يضم بين جناحيه المجلس الاعلى والتيار الصدري الى جانب التنظيمات والتيارات الشيعية الاساسية على الساحة العراقية، الذي رفض في السابق كل المحاولات وجهود الوساطة التي بذلت لاعادته الى حضن الائتلاف العراقي ومظلمته، لا سيما مع اقتراب موعد توجه الناخبين الى صناديق الاقتراع في السابع من آذار (مارس) المقبل.

● ان حملة التيار الصدري الدائمة والحاضرة على كل الاصوات التي تدعو الى «مهادنة» البعثيين السابقين، او فلول هذا التنظيم والى فتح الابواب الموصدة امامهم لخوض غمار الانتخابات العامة والانتحاق بركب العملية السياسية، انما هي جزء لا يتجزأ من الصراع بصورة معلنة تارة وبصورة مضمرة تارة اخرى، حول ازمة قرارات